والاداء ان مع قول مالك والشافعي انه يجوز له ذلك في الامامة بمفرده واختلفوا صحاح
فوجه ذلك الاول مشدد خاص بامل الورع والدين والثاني مشدد خاص باحاد الناس
فوجه الامر الامر بتقي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد انه يجوز للمصلي
ان يستاجر دارا ليصلي فيها فيوجره مالك الدار مدة معلومة يصلي فيها ثم تعود اليه
ملكا وله الاجرة مع قول ابي حنيفة انه ذلك لا يجوز وله اجرة له وقال ابن سيرين
وهذا من محاسن ابي حنيفة لانها لا تعرف عليه لانه مبني على القربات عنده ولا يوخذ عليها
اجرة فالاول مخفف والثاني مشدد خاص بامل الورع فوجه الامر الامر بتقي الميزان
ومن ذلك قول الشافعي والجمهور بصحة اجارة الحدي وانطاع السلطان الذي اقطعه
له لان الحدي مستحق لمنفعته قال الشيخ تقي الدين السبكي وما زلنا نسمع كلام علما
الاسلام قاضية بالديار المصرية والشامية يقولون بصحة الاقطاع حتى جاء الشيخ
تاج الدين الفزاري وقال الشيخ تاج الدين فعالا نهاما لا تعني من المنع وهو
المعروف من مذهب احمد وهو قول ابي حنيفة فالاول مخفف والثاني مشدد فوجه الامر
الامر بتقي الميزان ومن ذلك قول الشافعي واظهر قوليه انه يجوز بيع الغير الموجوة مع
قول ابي حنيفة انه ذلك لا يجوز الا مرضي المستاجر فهو بالخيار مع اجارة البيع وظلامة
ومع قول مالك واحمد يجوز بيع الغير الموجوة للمستاجر وغيره لعدم تعذر رضاه
الى استثنيا المنفعة بملاقيها لغير المستاجر فالاول مخفف والثاني معتدل
والثالث فيه تشديد فوجه الامر الامر بتقي الميزان ووجه الاول الظاهر ومن ذلك
قول مالك واحمد وابي يوسف ومحمد انه لو استاجر دابة ليركبها فلجمها بلجامها كما
جرت به العادة فلا ضمان مع قول ابي حنيفة انه يضمن قيمتها فالاول مخفف والثاني
مشدد فوجه الامر الامر بتقي الميزان والاول خاص باحاد الناس والثاني خاص
بامل الدين والورع ويصح ان يكون الامر بالعكس ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك
انه يجوز اجارة الدنانير والدراهم للتزيين والتجمل بها كالوكان يصرفها مع قول
الشافعي واحمد انه ذلك لا يجوز فالاول مخفف خاص باحاد الناس والثاني مشدد
خاص بامل الورع والتقوى فوجه الامر الامر بتقي الميزان ومن ذلك قول مالك انه
لا يجوز اجارة الارض بما ينبت فيها او يخرج منها ولا طعاما ولا لهنك والعسل
والسكر وغيره لان من الاطعمة والمالوكات ما يجوز ابدا كالعقد والفضة والعروض
ومع قول الحسن وطاوس بعدم جواز اكرا الارض مطلقا بكل حال فالاول مشدد

خاص

خاص بامل الورع والخوف من الوقوع في الربا من حيث انه ذلك المطعوم الذي خرج
من الارض كان مشدد فيها من قاعدة من عجوه ووجه الثاني مخفف ان الخارج من الارض
نوع اخر غير الارض كما لا مشدد والفضة ووجه الثالث مشدد الى الغاية العمل على الوفا
بحق اخوة الاسلام فمن احتاج الى ارضه ذرعها ومن استغنى عنها اعطاها لاخيه المسلم
ليزرعها بلا اجرة على الاصل في الانتفاع بالارض والانتفاع بها انما هو نوع
من ذلك ورخصة من الشارع والا فالارض مملوكة قابلة للصالة لعباد العباد
من غير تحجير وكل من احتاج اليها كان ولي بها ليزرعها حفظا لها ان يزرعها سفيرا
وكلما ضروره كحفر الحفظ مع قوله او دونه غرة انه ليس له ان يزرعها غير الحفظة
فالاول مخفف خاص باحاد الناس والثاني مشدد خاص بامل الورع فوجه الامر
الامر بتقي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد وابي يوسف ومحمد انه يجوز
اجارة المشاع مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز اذ يوجر نصيبا مشاعا الا من شريكه واما
رهنه وهبته فلا يجوز ذلك عنده بحال فالاول مخفف خاص بامل الورع الذين يشاحح
من عاملهم والثاني مشدد خاص باحاد الناس الذين يشاحح ذا خاص ويرون الحظ الا في
لانفسهم ويحتاجون الى المرافعة للحكام فوجه الامر الامر بتقي الميزان ومن ذلك قول
الائمة الثلاثة انه يجوز شرط الخيار ثلاثا في الاجارة كالبيع مع قول الشافعي
انه لا يجوز فالاول مخفف خاص باحاد الناس الذين يقع منه رده وندم اذا كان الحظ
الا وفق لاحدهم بخلاف ان الاجارة فيها بيع المنافع فلا فرق بينها وبين الاعيان
فتامل فوجه الامر الامر بتقي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة اذا استاجر
شخص شيئا من اوعبد ليتنفع به فعليه الاجرة مع قول ابي حنيفة انه لا اجرة عليه
لكونه لم ينتفع به ذلك فالاول مشدد خاص بامل الدين والورع والثاني مخفف خاص
باحاد الناس فوجه الامر الامر بتقي الميزان

كتاب احيا الموات

اتفق الائمة على جواز احيا الارض الميتة للمسلم ولموات الاسلام مذ اما وجدته
من مشارب الاتفاق فيما اختلفوا فيه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز
للذمي احيا موات الاسلام مع قول ابي حنيفة انه يجوز فالاول مشدد والثاني مخفف
فوجه الامر الامر بتقي الميزان ووجه الاول ان تمكين الذمي من الاحيا فيه عونه بوجه
عن الصغار ووجه الثاني انه لا فرق بين احيائه موات الاسلام وبين عمارته بنيانا في
الحرم الملتقى ومن ذلك قول ابي حنيفة بشرط وجواز الاحيا اذن الامام مع قول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)